

أثر الائتمان المحلي على مؤشر أسعار الاستهلاك (التجربة الجزائرية للفترة 2000-2018 أ نموذجاً)

د. مصطفى جابه الله

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

د. وايحي بومحمد الله

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: يوم 07 ماي 2020

ملخص:

يهدف البحث إلى استقراء طبيعة الائتمان المحلي في الجزائر بالتركيز على الفترة 2000-2018، ويحاول أن يركز أيضا على محور الدراسة الأساس وهو بيان جملة الآثار على متغيرات النشاط الاقتصادي، والرفاه الكلي للسكان، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التغيرات الائتمانية في الجزائر لم يكن لها دور واضح بحكم واقع المصارف وطبيعة عملها كونها لا تزال مقيدة بالعديد من القيود ذات الطابع الاقتصادي والسياسي.

وعليه من خلال ما توصل إليه المدخل الإحصائي للدراسة، فقد وجد أن تأثير الائتمان في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كان واضحا، وكانت النتائج على مستوى القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية أكثر تعبيرا عن الحقيقة، وتحديدًا في قطاع الخدمات الذي كان أقل القطاعات من حيث الآثار التوسعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الائتمانية، التمويل، مؤشر أسعار الاستهلاك، الائتمان المحلي.

Abstract: The research aims to extrapolate the nature of domestic credit in Algeria by focusing on the period 2000/2018, It tries to focus on the main objective of the study, which is to show the total effects on the variables of the economic activity and the general well-being of the population, The research is based on the hypothesis that credit changes in Algeria did not have a clear role due to the reality

of banks and the nature of their work, because they are still subject to numerous economic and political restrictions.

And it is through the results of the statistical entry of the study, It was found that the impact of credit on the consumer price index in Algeria was clear, and the results at the level of the sectors of raw materials, distribution and services were more expressive of the truth, especially in the service sector, which was the least sectoral in terms of expansionary effects.

Key words: credit policy, finance, consumer price index, domestic credit

Resume: La recherche vise à extrapoler la nature du crédit intérieur en Algérie en se concentrant sur la période 2000/2018. Il essaie de se concentrer sur l'objectif principal de l'étude, qui est de montrer les effets totaux sur les variables de l'activité économique et le bien-être général de la population. La recherche est basée sur l'hypothèse que les changements de crédit en Algérie n'avaient pas un rôle clair en raison de la réalité des banques et de la nature de leur travail, car elles sont toujours soumises à de nombreuses restrictions de nature économique et politique.

Et c'est à travers les résultats de l'entrée statistique de l'étude, Il a été constaté que l'impact du crédit sur l'indice des prix à la consommation en Algérie était clair, et les résultats au niveau des secteurs des matières premières, de la distribution et des services étaient plus expressifs de la vérité, en particulier dans le secteur des services, qui était le moins sectoriel en termes d'effets expansionnistes.

Mot clés: politique de crédit, finance, indice des prix à la consommation, crédit domestique

مقدمة:

تعد السياسة التمويلية واحدة من أهم محركات النشاط الاقتصادي، بل انها تشمل سوقا من أوسع أسواقه، وهي بوصفها إحدى أدوات سياسات النقد، تعتبر ذات فاعلية تحدد بطريقة اداء الاقتصاد الحقيقي وقوة تأثير سياسات النقد التي تعتمد على مدى تمتع البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية، وعليه فقد قامت الكثير من البلدان بتبني سياسات تمويلية وائتمانية وبآجال مختلفة أُريد منها تحقيق درجة مقبولة في معدل الأداء الاقتصادي في البلد، ولا ريب أن هذا العنوان هو مستوى نهائي لكل السياسات الاقتصادية، بيد أن إجراءات المتغيرات الوسيطة التي تصل من خلالها سياسات النقد والمال تختلف في مساراتها وفي حدودها، وقد اعتقد الكينزيون من قبل أن أية محاولة لتحريك النشاط الاقتصادي تكون عبر تفعيل سياسات غير نقدية للوصول إلى المتغيرات الوسيطة في السياسة النقدية، وعبروا عن ذلك برفضهم للآلية التلقائية لتحقيق التوازن وخاصة ما يرتبط بمرونة الأسعار والأجور بالاتجاه النزولي والتي اعتبرها الكلاسيك إحدى المسلمات النظرية، لكن المنهج الذي جاء به النقديون رفض كل ما آلت إليها النظرية الكينزية في مجال تأثير الفوائد المجردة، واعتبروا أن تحريك

النشاط الاقتصادي يتمثل بتغيرات في الائتمان وعبروا عن ذلك بما يسمى "الوديعة الأولية" ووجدوا أنها البديل عن نظرية المضاعف التي سادت في أدبيات الاقتصاد من قبل⁽¹⁾، ومن هذه الزاوية يمارس الائتمان تأثيره في متغيرات الاقتصاد، وأن دراسته تتطلب فحص العوامل الاقتصادية وبيان مدى تغيراتها بافتراضات الواقع النقدي، ومنه يحاول البحث أن يبحث في مضامين الائتمان المحلي في الجزائر وبيان مدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية.

إشكالية البحث: اعتمادا على ما سبق تتوضح لدينا معالم إشكالية هذه الدراسة التي نطرحها في صيغة سؤال جوهرى هام بالطريقة التالية: **ما مدى تأثير الائتمان المحلي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر؟**

على هذا الأساس ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التغيرات الائتمانية في الجزائر لم يكن لها دور واضح بحكم واقع النظام المصرفي في الجزائر وطبيعة عمل البنوك، انطلاقا من عدم استقلالية بنك الجزائر، إلى العراقيل التي تواجه بنوك الائتمان، وباقي النظام المصرفي كونه لا يزال مقيدا بالعديد من القيود ذات الطابع الاقتصادي والسياسي.

ولإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للائتمان المحلي.

المحور الثاني: مؤشر أسعار الاستهلاك والمؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: الآثار المتوقعة للائتمان المحلي على مؤشر الأسعار بالجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للائتمان المحلي

1. تعريف الائتمان المصرفي: إن الائتمان يساعد في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع كما أنه يزيد من كفاءة عملية تخصيص الموارد الائتمانية سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج وهو كذلك يحدد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين الائتماني ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا، وعليه فإن الائتمان يقوم اليوم بوظائف عديدة وهامة لم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه، فلم يعد الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين يلتمسون طريق الائتمان بل إن الأغنياء هم أهم طالبي الائتمان، والدولة أصبحت أكبر المقترضين في الوقت الحاضر.

وفيما يلي سنحاول أن نتعرف على الائتمان المصرفي من خلال التعريفين التاليين:

- يعرف الائتمان المصرفي على أنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين

تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.⁽²⁾

- كما يعرفه البعض بأنه: " عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا.⁽³⁾

2. مفهوم الائتمان المحلي: يأتي الائتمان المحلي ضمن أولويات السياسة النقدية والائتمانية التي يحددها البنك المركزي من أجل تحقيق معدل مؤشر أسعار الاستهلاك الاقتصادي المرغوب، بمعنى أنها ذلك الإطار الذي يشتمل على تنظيمات لعملية منح الائتمانات والتسهيلات المصرفية التي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الأهداف الإنمائية للبلد، ويرى البنك الدولي أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يشير إلى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص كالموارد المتاحة من خلال القروض، ومشتريات الأوراق المالية غير أسهم رأس المال، والاعتمادات التجارية، والحسابات المقبوضة الأخرى، والتي تشكل أساساً المطالبة بالسداد، وتتضمن هذه المطالبات بالنسبة لبعض البلدان الائتمان الموجه للمؤسسات العامة.

إن الضمانات في الائتمان المحلي هي إحدى الأسس التي تقوم عليها نظرية القرض المحلي، إذ يلتزم المقرض بسداد المبالغ مع الفوائد بطريقة يتمكن المصرف من خلالها بتحقيق الربحية وتحاشي الخسائر واسترداد أمواله، وينصرف هذا المعنى إلى ما يعرف بالتسهيلات الائتمانية للقروض المصرفية.⁽⁴⁾

ولما كان الهدف من الائتمان المحلي هو تنشيط النظام التمويلي، فإنه سيكون ضمن منظومة يقودها البنك المركزي في إطار هذا التخصص، ويحتل البنك المركزي قلب النظام التمويلي المنظم وهو المسؤول عن السيطرة على تغيرات عرض النقد ومراقبة الأنشطة التمويلية في جميع البلدان (باستثناء ليبيريا والبلدان الإفريقية التي تعتمد على النظام المالي الفرنسي).⁽⁵⁾

3. الائتمان المحلي عربيا وعالميا:

يحظى الائتمان المحلي بأهمية كبيرة في الأسواق العالمية والعربية، وهو مرتكزا أساسيا لاستقرار النظام الاقتصادي، ويشكل في الوقت ذاته عامل مخاطرة قد تصيب البلد بأزمات اقتصادية يطال تأثيرها الاقتصاد برمته، فخلال أزمة بلدان جنوب شرق آسيا كانت الائتمانات المحلية إحدى عوامل التقليل من قدرة اندونيسيا على التخلص من الأزمة، فقد شاعت ظاهرة القروض غير المسددة، وقد وظف مجمل فائض السيولة في أذونات وسندات الخزانة الاندونيسية بسبب تلك نتائج الائتمان المحلي

في أحداث آثار توسعية في توظيف الأموال.⁽⁶⁾ وكانت سلوفينيا قد أجرت تعديلات في نظم الصيرفة لديها تماشياً مع متطلبات الاتحاد الأوروبي، حيث اهتمت بتنمية الائتمان المحلي لغرض مواجهة المنافسة الأجنبية، لذا فقد جمعت بين قوى السوق وآلياته، والتغير الملائم في الأنظمة المصرفية والتشريعات الوطنية بما يخدم وينسجم مع الاتجاه العالمي والتماهي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، ولغاية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي كان نظام التمويل المحلي في سلوفينيا من أهم نظم التمويل التي حققت آثارها التوسعية، فقد بلغت الودائع والقروض في سلوفينيا عام 2006 حوالي 45.9 مليار دولار، تساوي القروض منها 26.4 مليار دولار، والباقي هي على شكل ودائع، وقد بلغ نصيب الفرد من الودائع 12 ألف دولار، وزادت القروض والأصول والودائع بنسب 15.9%، 9.5%، 10% على التوالي، وقد احتلت بذلك سلوفينيا الموقع 16 بين 59 بلد في نمو الأصول والودائع، والموقع 22 في نمو القروض عالمياً.⁽⁷⁾ ومن بيانات الجدول رقم (1) نجد أن اعلي معدلات الإقراض المصرفي كانت في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يؤكد صحة النتيجة التي تقول إن تدفقات رؤوس الاموال كانت تتجه نحو البلدان النامية⁽⁸⁾.

SOURCE: International Monetary Fund. April 2012. Statistical Appendix. P 216-218.

-Dagong Global Credit Rating Co. LTD, 2011 'Sovereign Credit Risk Outlook', January 27, 2011. PP 15-16.

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	1998-2005
البلدان المتقدمة	-0.4	-0.3	-0.4	-0.6	-1.2	-0.9	-0.7	-0.5
USA	-3.3	-3	-3.3	-3.3	-4.7	-5	-4.2	-3.5
أوروبا	0.8	0.4	0.5	0	-0.8	0.3	0.4	0.5
ألمانيا	5.2	5.7	6.1	5.9	6.2	7.4	6.3	1.2
انكلترا	-1.7	-1.9	-3.3	-1.5	-1.4	-2.5	-3.2	-1.9
البلدان النامية	1.6	1.8	1.9	1.7	3.4	4	5.5	1.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14.7	13.4	3.0	8.1	15.0	14.6	18.3	6.6
بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي	-1.4	1.6	0.4	-0.9	-0.6	-1.3	-1.5	-2.1

الجدول رقم (1): معدل الإقراض الصافي كنسبة من GDP في مناطق العالم وبعض بلدان أوروبا والولايات المتحدة.

في حين شهدت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة تراجعاً في الربع الأخير من عام 2011 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب الظروف السياسية التي تشهدها المنطقة العربية، حيث سجلت مصر أعلى نسب التراجع في جذبها للاستثمارات (90%)، تلتها سورية (55%) وتونس (55%)،

ونظرا لتحقيق بلدان الخليج نموا اقتصاديا ملحوظا في عام 2011 بلغ 7%، فقد أصبح محلا لارتداد رؤوس الأموال المغامرة ومنها ذات الأصل السيادي⁽⁹⁾، وقد انخفضت نسب مساهمة الائتمان المحلي في البلدان العربية في عام 2010 مقارنة بعام 2009، فبوصفه مصدرا للتأثير في السيولة المحلية تراجع هذا الائتمان المقدم للقطاع الخاص من 12.9% الى 6.6%، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الآثار التوسعية لصافي الائتمان المحلي على السيولة المحلية في عام 2010 في كل من الأردن والإمارات والسودان والجزائر وقطر ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن، وتحول الأثر التوسعي إلى انكماش في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان، وزاد الأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي في ليبيا، في حين تحول الأثر الانكماشى إلى توسعي في كل من جيبوتي والكويت والمغرب.⁽¹⁰⁾

المحور الثاني: مؤشر أسعار الاستهلاك والمؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري

1. مفهوم مؤشر أسعار الاستهلاك: مؤشر أسعار المستهلك هو رقم استدلالي أو مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقا من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، ويُفترض في تركيبة هذه السلة أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد، وتتبع الهيئات الوطنية المكلفة بالإحصائيات تطور هذه الأسعار في المراكز الحضرية الكبرى للبلد المعني، ورصدها على مر الزمن وقياس تغيرها من فترة إلى أخرى (شهر أو فصل أو سنة).⁽¹¹⁾

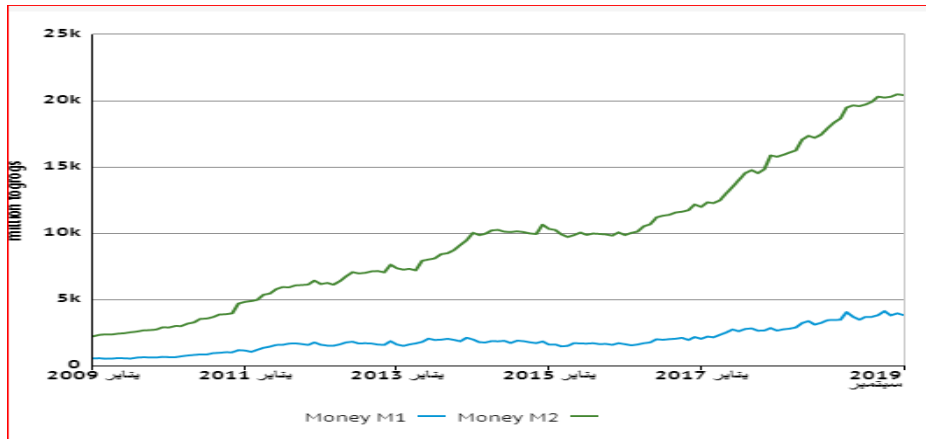
2. مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر: حققت الجزائر خلال الفترة (2000-2013) أعلى معدلات مؤشر أسعار الاستهلاك الاقتصادي بين البلدان العربية، فقد تجاوز معدل مؤشر أسعار الاستهلاك 12% حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي توقعت أن يتحقق نمو إجمالي في البلدان العربية قدره تريليونين و380 مليار دولار، ووفقا لإحصائيات وزارة المالية الجزائرية فقد ازداد مؤشر أسعار الاستهلاك بالأسعار الجارية بنسبة 16% خلال المدة 2011/2012، كما ازداد نصيب الفرد منه بنسبة 12.7% خلال المدة ذاتها، في حين بلغت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة 1988 أساس) 8.5%، أما نصيب الفرد منه فقد ازداد بنسبة 5.4% خلال نفس المدة، وعليه فقد أعلن نادي باريس في 1994 عن صفقة لشطب 80% من ديون الجزائر، وعندما تنفذ بالكامل فإن الاتفاقية ستعفي 100 مليار دولار من ديون الجزائر مما يشكل دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي بعيد المدى، كما أكملت الجزائر أكثر من ثلاث سنوات من الترتيبات الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي (IMF) الترتيب النهائي من اتفاقية الجزائر لتخفيض ديون نادي باريس، فيما وافقت منظمة التجارة العالمية في 1994 على فتح مفاوضات حول عضوية الجزائر في المنظم.⁽¹²⁾

وعلى الرغم من توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) المتفائلة بصدد نمو الاقتصاد الجزائري بمعدل (6.7%) اعتباراً من عام 2009 وللعوام الخمسة اللاحقة، إلا أن الوقائع أثبتت أن هذا المعدل في مؤشر أسعار الاستهلاك لم يتحقق بالمعنى الحقيقي للنمو، إذ بالرغم من ارتفاع قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر (GDP) من 138 مليار دولار عام 2009 حتى بلغ 201 مليار دولار عام 2012، ومن المحتمل أن يبلغ 218 مليار دولار عام 2013 بحسب تقديرات الصندوق الدولي، إلا أن معدل مؤشر أسعار الاستهلاك الحقيقي قد انخفض من 7.7% عام 2009 حتى بلغ 6.9% عام 2012، ليصل إلى 6.7% عام 2013 بحسب التقديرات ذاتها، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع قيمة الدولار الأميركي وتدني قوته الشرائية بالقياس إلى اليورو وبعض العملات الرئيسية الأخرى خلال هذه المرحلة.

3. السياسة النقدية والتمويلية في الجزائر: تتسم الجزائر بنظام نقدي غير محدد المعالم، فالتجاهات السياسة النقدية والتمويلية بشكل عام تعتمد على ضرورات الاقتصاد الحقيقي والتي تعد من الأسس غير المستقرة في الجزائر، وقد أدى التحول الاقتصادي في الجزائر إلى اتساع دائرة المصارف، وظهور قدرة مصرفية في التوسع الائتماني للأغراض التجارية أو للأغراض المتخصصة، ولدى مقارنة قدرة الجزائر على منح الائتمان مقارنة مع المتوسط في البلدان الأقل نمواً نجد أن نسبة الائتمان الممنوح للأغراض المختلفة كنسبة من مؤشر أسعار الاستهلاك بالأسعار الثابتة خلال المدة من 2005 ولغاية 2013، كمتوسط يعادل 19% من مثيله في مجموعة البلدان النامية.

1.3. تطور مؤشرات المجاميع النقدية الأساسية في الجزائر: إن إحدى أهم أدوات قياس الائتمان المحلي هو مؤشر السيولة النقدية M2 الذي يتكون من مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضاف إليه الودائع لدى المؤسسات المصرفية غير النقدية والتي تمثل إحدى أهم مكونات البناء النقدي والمصرفي في البلد، كما أن السيولة النقدية قد بلغت 75.5 ترليون دينار في نهاية عام 2012، مسجلة بذلك ارتفاعاً عن السنة 2011 بنسبة 4.6% وهي تعادل مبلغ زيادة قدره 72.7 ترليون دينار.

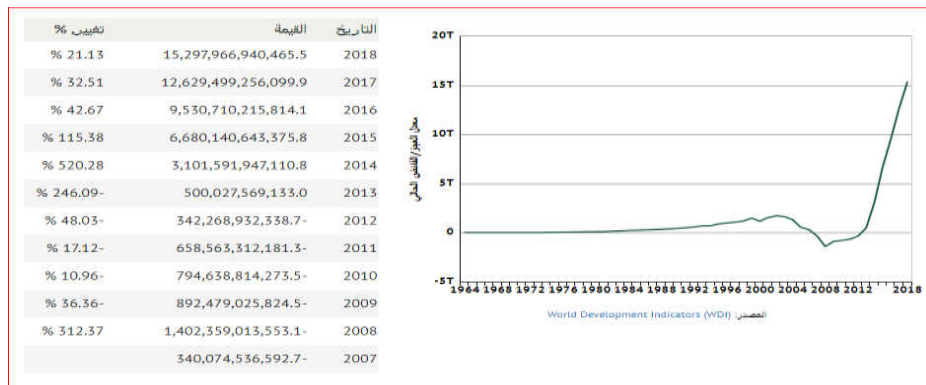
ويلاحظ من الشكلين (1) و(2) استعراض لبيانات عرض النقد في الجزائر M1، M2 والودائع⁽¹³⁾، مع التركيز على بيانات شهرية لها، كونها هي التي سوف يتم اعتمادها بشكل بيانات فصلية في المدخل الإحصائي.



Source :world Development Indictor

(<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>)

الشكل رقم (1): تطور العرض النقدي في الجزائر خلال المدة 2019-2009 (مليون دينار).



Source :world Development Indictor

(<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>)

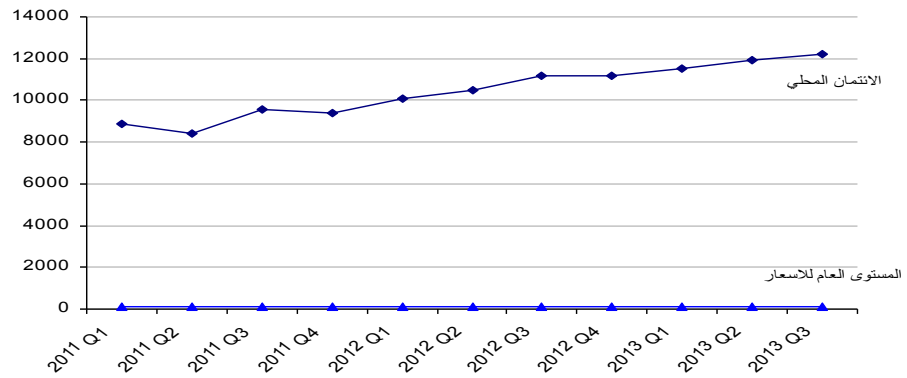
الشكل رقم (2): تطور مؤشرات الائتمان المحلي في الجزائر للفترة 2018-1964 (مليار دينار)، %.

يلاحظ من خلال معطيات الشكلين السابقين أن مكونات السيولة المحلية M2 قد ازدادت من 31.722 مليار دينار إلى 60288,668 مليار دينار خلال المدة 1991-2010، كما ازدادت الودائع من 7,052 مليار إلى 5845,179 مليار عام 2010، وهذه الزيادة الواسعة لا تنم عن زيادة حقيقية في الودائع وعرض للنقد بل إنها ظاهرة منشأها الحقيقي هو ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بشكل كبير وكذا تعرض الاقتصاد الجزائري إلى موجات من التضخم الجامح.

أما خلال المدة 2011 / 2012 فإن عرض النقد M2 قد ازداد من 60809 مليار دينار في جانفي 2011 ليصل إلى 75486 مليار دينار في ديسمبر 2012، في حين ازدادت الودائع غير النقدية من 8971 مليار دينار لتصل إلى 11713 مليار خلال نفس المدة.⁽¹⁴⁾

2.3. الآثار التنموية للتوسع في الائتمان النقدي: يلعب الائتمان المصرفي دورا مهما في الاقتصاد المحلي والقومي، حيث أن التوسع في منح الائتمان يزيد من حجم الطاقة الإنتاجية، في ظل فروض وجود انسيابية مقبولة للموارد، فهو يزيد الإنتاج في مثل هذه الأحوال ويرتفع التشغيل عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية وعدم إبقائها جامدة، وتعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الائتمانية أي توسيع النشاط الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف متعددة، إذ تهدف القروض إلى زيادة الإنتاج من حيث كميته ونوعيته والعمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو واستقرار اقتصادي والوصول إلى فائض إنتاجي والعمل على التصدير والتقليل من الاستيراد.

لذا فمن المتوقع أن يحصل ارتفاع نسبي في الأسعار سيصيب بلا شك قائمة السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج، فترتفع تكلفة السلع المستوردة والداخلية إلى السوق الجزائري، كما أن قناة الصرف هي الأخرى سوف تساهم في تغذية الآثار في دورة القطاعات الحقيقية، فالتغيرات في أسعار المدخلات المستوردة سوف تعمل في الأجل المتوسط على ارتفاع مقدار ما يدفع بالعملة المحلية، وإن كان مقوما بالدولار، وهو ما يعني بالمحصلة تراجع سعر صرف العملة المحلية. (وهو ما توضحه معطيات الشكل الموالي).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الشكل رقم (2).

الشكل رقم (3): العلاقة بين نمو الائتمان المحلي ومستوى الاسعار خلال المدة 2011-2013

إن الصدمة المتوقعة في جهاز السعر سوف تؤثر على هيكل مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الجزائر، بسبب ارتفاع النزعة الهامشية للاستهلاك فيه، فارتفاع مؤشر التضخم، وإن كان مرحليا، سوف يسبب انعدام التوازن في أوزان الرقم القياسي للأسعار، بسبب أن رفع أسعار السلع الاستهلاكية المرتفعة الأوزان والداخلية ضمن تركيبة الرقم القياسي سيكون لها الأثر على الرقم كإجمالي،

ومن ثم على المستهلك، وخاصة في ظل ما يتضمنه ذلك من ارتفاع في التوقعات في مؤشر أسعار الاستهلاك في العديد من البنود المؤلفة للرقم القياسي، هذه الصدمة سوف تتفاقم في ظل تراجع سعر الصرف للعملة المحلية، ومن هنا فإن هذا التوجه يلاحظ أنه عبارة عن تغذية دائرية بين هيكل الأسعار وسعر الصرف واحتمالات المستقبل تجعل من الجزائر أكثر عرضة للإصابة بتأثير الصدمات في المتغيرات الحقيقية الناجمة عن احتمالات حمى تفاقم الأزمات العالمية.

كما أن الجزائر بوصفها بلد يواجه عدم الاتزان المستمر في مدفوعاته الخارجية وارتباكها في تحديد إيراداته بسبب سيادة المورد الريعي الوحيد سيؤدي لا محالة إلى صعوبة التعامل مع التضخم المزمع الزاحف المحلي نظرا لأن التأثير المتوقع من نتائج تحديد الحدود العليا للسقف التمويلية أقل بكثير من آثار عدم الاستقرار الذي سوف يتحقق في الاحتياطات الدولية. ويبين الشكل رقم (3) أن أثر الائتمان على التضخم في الأسعار يبدو ضعيفا، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري بسبب الموازنة السلعية التي وفرها الاستيراد السلعي غير المنضبط، وهذا لا يمثل عامل إيجابي، فنتائج ذلك على الاقتصاد الحقيقي وعلى معدلات التشغيل أضحت تنذر بتراجع في معدلات أداء الاقتصاد المحلي.

المحور الثالث: الآثار المتوقعة للائتمان المحلي على مؤشر الأسعار بالجزائر

1. أثر الائتمان المحلي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالأسعار الثابتة:

$$CR = \alpha + \beta \text{CPI} \dots \dots \dots (1)$$

حيث CR هو الائتمان المحلي، CPI هو مؤشر أسعار الاستهلاك، وتظهر نتيجة الانحدار كالاتي:

The regression equation is $\text{CPI} = 7049 + 0.263 \text{ CR}$

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	7049.2	570.4	12.36	0.000
CR	0.26273	0.04212	6.24	0.000

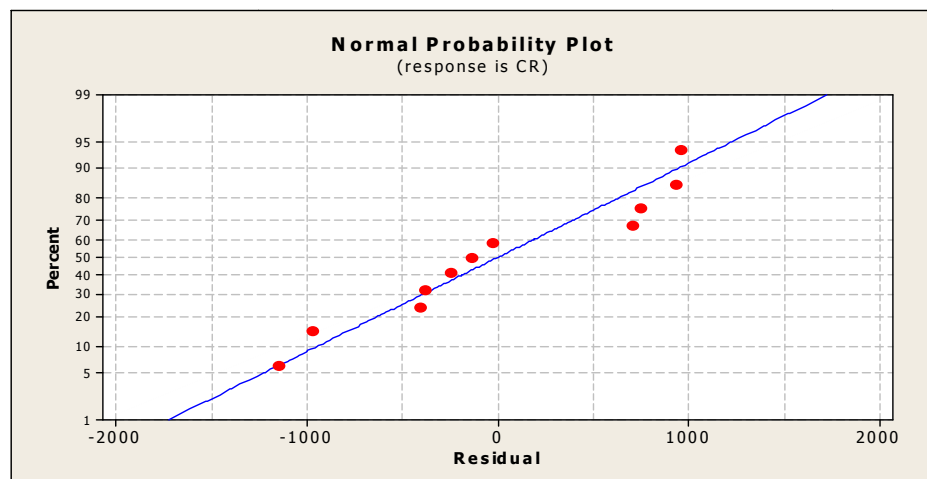
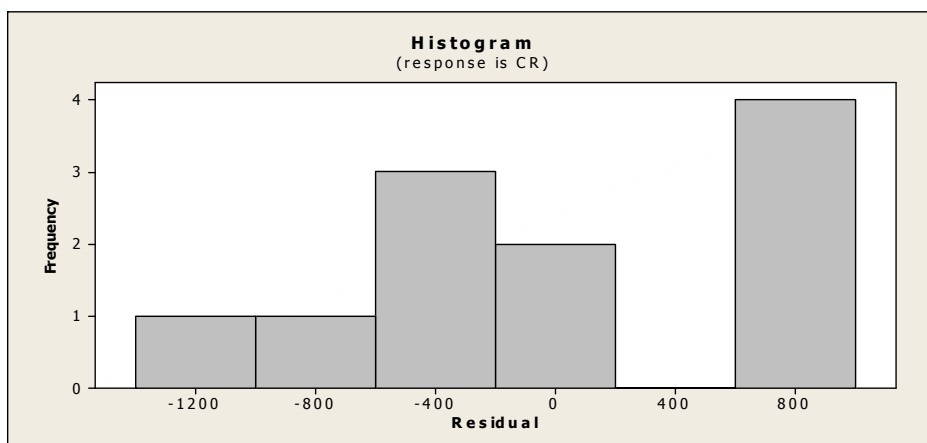
S = 581.623 R-Sq = 81.2% R-Sq(adj) = 79.1%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	1	13160441	13160441	38.90	0.000
Residual Error	9	3044570	338286		
Total	10	16205011			

Unusual Observations

Obs	CR	CPI	Fit	SE Fit	Residual	St Resid
2	9321	8400	9498	231	-1098	-2.06R



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Minitab 17
الشكل رقم (4): إختبار التوزيع الطبيعي (الاعتدالية بين المتغيرين)

2. علاقة الائتمان المحلي بنمو الناتج في القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في الجزائر:

يمكن تقدير معادلة الائتمان في الجزائر من خلال النموذج الانحداري التالي:

$$CR = \alpha + \beta_1 GS + \beta_2 TS + \beta_3 SS \dots\dots(2)$$

حيث هو الناتج في القطاعات السلعية، يمثل الناتج في مجموعة القطاعات التوزيعية،

SS هو الناتج في القطاعات الخدمية في مؤشر اسعار الاستهلاك ، وقد كانت نتائج الانحدار المتعدد

وفق الآتي :

Regression Analysis: CR versus GS; TS; SS

The regression equation is

$$CR = 3984 + 0.259 GS + 2.82 TS - 0.31 SS$$

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	3984	7205	0.55	0.597
GS	0.2587	0.2770	0.93	0.381

TS 2.821 1.583 1.78 0.118
 SS -0.314 1.473 -0.21 0.837
 S = 886.740 R-Sq = 66.0% R-Sq(adj) = 51.5%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	3	10700855	3566952	4.54	0.046
Residual Error	7	5504156	786308		
Total	10	16205011			

Source DF Seq SS

GS 1 7782456

TS 1 2882645

SS 1 35754

Unusual Observations

Obs	GS	CR	Fit	SE Fit	Residual	St Resid
11	12237	12233	11531	832	702	2.30R

من خلال التمعن بنتائج مؤشر الاستهلاك نجد أنه ومن نتائج الانحدار أن العلاقة بين الائتمان المحلي في الجزائر ومؤشر أسعار الاستهلاك هي علاقة قوية، حيث بلغ R^2 حوالي 81% في مؤشر أسعار الاستهلاك، في حين بلغت 66% في مؤشر أسعار الاستهلاك إلا أن هذه النتيجة تدل بوضوح على أن هناك تدفق مالي أكبر من الائتمان هو الذي يؤثر في نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، والعلاقة بين الائتمان المحلي ونواتج القطاعات هي التي تفسر حقيقة ذلك.

بمعنى أن نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك، والذي يبين أثر التدفق المالي، يشير بوضوح إلى تأثير الإنفاق الحكومي، وهو أمر يتحقق في أغلب بلدان الربيع النفطي، فإن السياسة المصرفية تبقى أسيرة العوائد مثل السياسة الائتمانية، فتنشأ دورة مالية ائتمانية مرجعها الأساس أموال الدولة السيادية، ما يجعل التوقعات في سوق النقد متأثراً بمشكلات الاقتصاد والتي من ضمنها تقلبات إيرادات البلد الناجمة من عوائد المورد شبه الوحيد للدخل.

يعتمد العاثر الائتماني على الاقتصاد على طبيعة تصرف البنوك بمنحها القروض من أجل تمويل أنشطة اقتصادية متنوعة، فهي بهذا النوع من التمويل الائتماني تحقق جانبيين مهمين، الجانب الأول وينصرف إلى انخفاض احتمالات الخسارة المتوقعة، والجانب الثاني ينصرف إلى الأثر التوسعي للائتمان في تحقيق درجة مقبولة من الاستثمارات في مجالات تحقق تنويع الاقتصاد.

إن سياسات التمويل التي تستهدف تنمية قطاع معين أو مجموعة قطاعات في الاقتصاد ما هي إلا واحدة ضمن حزمة الإجراءات التي تستهدف مجموعة أهداف التنمية المطلوب تحقيقها، وهذا ما يضع المسألة في أفق التفكير بآلية الربط في تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الائتمان والتنمية، فالتنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراءات وسياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي بالنتيجة

تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنشيط الاقتصاد، لكن أن لا تكون هذه السياسات موجهة من البدء إلى تقليل الاعتماد على مورد شبه وحيد، بمعنى أن يكون نتيجة حتمية للتنمية، لكن ذلك قد لا يصدق تماما فمن الممكن تحقيق التنمية بوجود التحولات الهيكلية التي تكون مدفوعة بتعددية مصادر الدخل التي تؤدي إلى إجراءات تغييرات في الطلب مما يزيد من حجم السوق وينشط التجارة الخارجية وهو ما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد التي تؤدي إلى التأثير إيجابا في معدلات مؤشر أسعار الاستهلاك المتحققة.

خاتمة:

كحوصلة لما سبق وبهدف الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته جرى تقسيمه إلى ثلاثة محاور، اهتم المحور الأول بالإطار النظري للائتمان المحلي خلال التطرق لمفهوم الائتمان المحلي وأبعاده وبياناته علميا، وعربيا، أما المحور الثاني فقد انصب على مؤشر أسعار الاستهلاك والمؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري وذلك باستعراض مفهوم مؤشر أسعار الاستهلاك وكذا السياسة النقدية والتمويلية بالجزائر، وجاء المحور الثالث لدراسة الائتمان المحلي في الجزائر من حيث بيان أثر الائتمان المحلي على مؤشر أسعار الاستهلاك والأسعار الثابتة وكذا علاقة الائتمان المحلي بنمو الناتج في القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في الجزائر.

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى استنتاج جملة من النتائج نستعرضها في النقاط التالية:

- أدى نمو الائتمان المحلي في الجزائر إلى آثار توسعية على مؤشر أسعار الاستهلاك ومع ذلك فهي لم تكن آثار واسعة متأتية جراء الائتمان وحده، بل إن التمويل الحكومي الواسع والمزاحم للائتمان المالي شكل النسبة الأعلى في مؤشر أسعار الاستهلاك.
- من خلال تتبع الآثار في جهاز الثمن وجد أن موجات التضخم في الاقتصاد الجزائري لم تكن مسببة بزيادات الائتمان المصرفي، بل أيما كانت نتيجة التوسع المالي في النفقات العامة وارتفاع حجم الموازنة المعدة للاستهلاك العام.
- من خلال ما توصل إليه المدخل الإحصائي، وجد أن تأثير الائتمان في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كان واضحا خلال المدة من الربع الأول من عام 2011 وحتى الربع الثالث من عام 2013، وكانت النتائج على مستوى القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية أكثر تعبيرا عن الحقيقة، وتحديدًا في قطاع الخدمات الذي كان أقل القطاعات من حيث الآثار التوسعية، فقد تراجع استثمار القروض المصرفية في قطاع الخدمات في ظل النفقات الحكومية المتنامية التي وجهت إلى هذا القطاع، ورغم

ذلك فلم تشهد القطاعات تحسنا ملحوظا بسبب أثار المزاحمة المالية وبسبب تراجع نتائج الإنفاق الحكومي في ظل انتشار الفساد وعدم الكفاءة الاقتصادية والإدارية.

الهوامش المراجع:

01. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص10.
02. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص18.
03. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص77.
04. مالكوم جيلز ومايكل رومر، "اقتصاديات التنمية"، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 2009، ص533.
05. عبد الله رزق، اقتصادات ناشئة في العالم، نماذج تنمية لافئة، دار الفارابي، بيروت، 2009، ص213.
07. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، المجلد 45، ترجمة مركز الاهرام، ديسمبر 2008، ص20.
08. International Monetary Fund, April 2012, Statistical Appendix, P 216-218.
-Dagong Global Credit Rating Co, LTD, 2011, 'Sovereign Credit Risk Outlook', January 27, 2011, PP 15-16.
09. عاطف لافي، مرزوك السعدون، "التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، 2012، ص03.
10. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص130.
11. موسوعة الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy>
- تاريخ الاطلاع: 24-03-2020، الساعة: 17:57.
12. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 44، مركز الاهرام للترجمة، يونيو 2007، ص45 - 44.
13. world Development Indictor (<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>)
14. Banque d' Algérie, rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, PP 115-120.